IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية
ISSN (E): 2707 – 5648 II ISSN (P): 2707 – 563x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الثالث لكلية القانون - جامعة واسط للمدة من 17 - 18 نيسان 2024

التكامل التشريعي واثره على احكام القضاء

ا. م. د. قتادة صالح فنجان [1]

انتساب الباحث
[1] كليه القانون، جامعه ذي قار، العراق، ذي قار، 46001

[1] lawp1e218@utq.edu.iq

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر : كانون الثاني 2025

المستخلص

اصبحت دراسة اصول الصياغة القانونية من المواضيع المهمة ، وذلك لكون النص القانوني ينظم العديد من الالتزامات والعقود ، فضلا عن تطبيقه في المحاكم عند النظر في المنازعات المرفوعة امامها . تحتاج الى فهم الى النص القانوني لكي يطبق تطبيقا سليما .كذلك تتضح اهمية الموضوع في بيان قوة الصياغة للنص القانوني ، التي يتوجب اعتمادها عند كتابته وتفادي العيوب التي قد تعتريه وتؤثر على فاعليته . تكامل التشريع وجودة النص القانوني ، هي مسألة مهمة في عملية الإصلاح التشريعي. يهدف التكامل التشريعي إلى تحقيق جودة عالية في النصوص القانونية، بحيث تكون واضحة ومفهومة ومتسقة، وتعكس رؤية المجتمع وتلبي احتياجاته. بالإضافة إلى ذلك، يهدف التكامل التشريعي أيضًا إلى تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع. لتحقيق التكامل التشريعي بين جودة النص القانوني وسيادة القانون، يجب أن تتوفر عدة عناصر وآليات.

الكلمات المفتاحية: التكامل التشريعي، الصياغة القانونية، احكام القضاء

Legislative Integration and its Impact on Judicial Rulings

Assist. Prof. Dr. Qutada Saleh Finjan [1]

Affiliations of Author
[1] College of Law, Dhi Qar University, Iraq, Dhi Qar, 46001

[1] lawp1e218@utq.edu.iq

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Jan. 2025

Abstract

Studying the principles of legal drafting has become an important topic, because the legal text regulates many obligations and contracts, as well as its application in the courts when considering disputes brought before them. You need to understand the legal text in order to apply it properly. The importance of the topic also becomes clear in explaining the strength of the wording of the legal text, which must be adopted when writing it and avoiding defects that may affect it and affect its effectiveness. The integrity of legislation and the quality of the legal text is an important issue in the reform process Legislative. Legislative integration aims to achieve high quality in legal texts, so that they are clear, understandable and consistent, and reflect the vision of society and meet its needs. In addition, legislative integration also aims to strengthen the rule of law and achieve justice and equality in society. To achieve legislative integration between the quality of the legal text and the rule of law, several elements and mechanisms must be available

Keywords: Legislative Integration, Legal Drafting, Judicial Rulings

المقدمة

اولا : موضوع البحث

يعد موضوع التكامل التشريعي امرًا هامًا في نظام العدالة، إذ يتعلق بتأثير جودة النص القانوني على سيادة القضاء وقدرته على تطبيق القانون بشكل صحيح وعادل ،التكامل التشريعي وسيادة القضاء هما مفاهيم قانونية تتعلق بالعلاقة بين السلطات التشريعية والقضائية في نظام قانوني معين.

ثانيا : اهمية البحث

اصبحت دراسة اصول الصياغة القانونية من المواضيع المهمة ، وذلك لكون النص القانوني ينظم العديد من الالتزامات والعقود ، فضلا عن تطبيقه في المحاكم عند النظر في المنازعات المرفوعة امامها . تحتاج الى فهم الى النص القانوني لكي يطبق تطبيقا سليما .كذلك تتضح اهمية الموضوع في بيان قوة الصياغة للنص

القانوني ، التي يتوجب اعتمادها عند كتابته وتفادي العيوب التي قد تعتريه وتؤثر على فاعليته .

ثالثا : مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود دراسات متخصصة في موضوع التكامل التشريعي ،. التي تسعف القضاء في عمله عند تطبيقه للنصوص القانونية . كذلك تتمثل مشكلة البحث بقصور وغموض معظم التشريعات وعدم قدرتها على استيعاب الكثير من الوقائع بسبب الصياغة وعدم تحقيق التكامل في نصوصها .ويمكن ايجاز مشكلة البحث في التساؤلات الاتية:

- ما المقصود بالتكامل التشريعي ؟ وهل يرتبط بموضوع الصياغة القانونية ؟
- ماهي الاليات التي تعتمد في تحقيق التكامل التشريعي ؟
- ماهي العوامل والضوابط المطلوبة لتحقيق التكامل التشريعي ؟
- ماهي التحديات التي تعرقل عملية التكامل التشريعي ؟

رابعا : منهجية البحث

اعتمدنا المنهج العلمي التحليلي في كتابة هذا البحث ، من خلال التسليط على القواعد العامة والتي تؤثر في عملية تحقيق التكامل التشريعي .

خامسا : خطة البحث

تم تقسيم الموضوع على مبحثين :

المبحث الاول : مفهوم التكامل التشريعي ومدى توافقه مع الدستور

المبحث الثاني : الاليات الضامنة لتحقيق التكامل التشريعي و العوامل المؤثرة فيه.

المبحث الاول

مفهوم التكامل التشريعي ومدى وتوافقه مع الدستور

نبين في هذا المبحث المقصود بالتكامل التشريعي للنص القانوني ، ومدى توافق النص مع الدستور . وذلك في المطلبين الآتيين :

المطلب الاول

تعريف التكامل التشريعي وعوامل تحقيقه

لابد من بيان مفهوم التكامل التشريعي ، وبيان المقصود بسيادة القضاء ، والعوامل التي تسهم في تحقيق التكامل .وذلك في الفرعين الآتيين :

الفرع الاول

تعريف التكامل التشريعي وسيادة القضاء

اولا التكامل التشريعي .

التكامَلَ لغة : (فعل) تكاملَ يتكامل ، تَكامُلاً ، فهو مُتكامِل تكاملتِ الأشياءُ: كمَّل بعضُها بعضًا بحيث لم تحتج إلى ما يكملها من خارجها تَكامَلَ عَمَلُهُ : كانَ كامِلاً وَتامّاً تكَامَلَ الشيءُ: كَمَلَ شيئًا فشيئًا

كاملتِ الأشياءُ كمَّل بعضُها بعضًا بحيث لم تحتج إلى ما يكملها من خارجها [1].

وتفيد كلمة تشريع معنيين ،اولهما عملية سن قواعد قانونية مكتوبة واكسابها قوة الالزام من قبل سلطة مختصة يمنحها الدستور اختصاص اصدار قوانين ملزمة يخضع لها جميع الاشخاص في الدولة ،وثانيهما يعني القواعد القانونية التي تضعها السلطة التشريعية ، والتشريع بهذا المعنى يقصد به القانون المكتوب [2].

يشير مصطلح التكامل التشريعي إلى قيام السلطة التشريعية في وضع نظام قانوني منسق ويحقق التوازن بين مختلف السلطات. السلطة التشريعية هي التي تقوم بوضع القوانين ، متمثلة بالبرلمان أو الجمعية التشريعية [3].

عندما يكون هناك تكامل تشريعي جيد، فإن السلطة التشريعية تعمل لوضع القوانين وتحديثها بطريقة مناسبة ومتوازنة ومتناسقة. يتم تحقيق ذلك عن طريق النقاش والتشاور بين اعضاء السلطة التشريعية ومن خلال ضمان أن يتم احترام الإجراءات القانونية المنصوص عليها لاتخاذ القرارات [54]. ويتطلب تحقيق التكامل التشريعي ان تتسم النصوص القانونية بالجودة ، اذ يعكس جودة النص القانوني إلى مدى وضوح ودقة وشمولية اللغة المستخدمة في صياغة القوانين والتشريعات[6].

ولابد أن يكون النص القانوني مفهومًا للقضاة والمحامين والمواطنين على حد سواء، ويجب أن يتضمن تعاريف واضحة

للمفاهيم القانونية والإجراءات المطلوبة. ويساهم النص القانوني ذو الجودة العالية في تحقيق العدالة والمساواة وتعزيز سيادة القضاء[7]. وبذلك يتضح لنا اهمية التكامل التشريعي بين جودة النص القانوني وسيادة القضاء ، كونه أمرًا ضروريًا لتحقيق العدالة وتطبيق القانون بشكل صحيح.

فاذا كان النص القانوني غير واضح أو متناقض، يمكن أن يؤثر ذلك سلبًا على قدرة القضاة على فهم القانون وتطبيقه بشكل صحيح.

التكامل التشريعي يشير إلى عملية تنسيق وتوحيد التشريعات والقوانين في مجالات مختلفة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. يساهم التكامل التشريعي في تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد والمجتمع بعدة طرق:

1. توحيد المعايير القانونية: يعمل التكامل التشريعي على توحيد المعايير القانونية وتنسيقها بين الدول والمجتمعات المختلفة. هذا يساهم في تحقيق العدالة من خلال توفير قوانين متسقة وموحدة تضمن المساواة والمحافظة على حقوق الأفراد والمجتمع بشكل عام[8].

2. تعزيز حماية حقوق الأفراد: من خلال التكامل التشريعي، يتم تعزيز حماية حقوق الأفراد، بما في ذلك حقوق الإنسان، وحقوق العمل، وحقوق الأقليات، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق اللاجئين. يتم توحيد القوانين والتشريعات لتعزيز حقوق الأفراد وضمان حمايتها بشكل أفضل[9].

3. تعزيز العدالة الاجتماعية: يعمل التكامل التشريعي على تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص متساوية ومنصفة للجميع. يتم تنسيق القوانين والتشريعات لتحقيق توزيع عادل للثروة والفرص والموارد في المجتمع، وتقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.

4. تعزيز الثقة العامة: التكامل التشريعي يساهم في بناء الثقة العامة في النظام القضائي والسلطة التشريعية. عندما يكون هناك توافق وتنسيق في التشريعات، يتم تعزيز الثقة في العدالة وحماية حقوق الأفراد والمجتمع.

5. تعزيز التعاون الدولي: يعمل التكامل التشريعي على تعزيز التعاون الدولي في مجال العدالة وحماية حقوق الأفراد والمجتمع. من خلال توحيد القوانين والتشريعات، يتم تسهيل التعاون بين الدول في مكافحة الجريمة العابرة للحدود وتبادل المعلومات والخبرات.

ثانيا. سيادة القضاء

مصطلح سيادة القضاء يشير إلى استقلالية السلطة القضائية في النظام القانوني. تتألف السلطة القضائية من المحاكم والقضاة الذين يتولون مسؤولية فصل النزاعات وتطبيق القانون.

من اجل ان تتحقق سيادة للقضاء، فإن السلطة القضائية يجب ان تكون مستقلة عن السلطات التشريعية والتنفيذية. يُمنح القضاة حرية اتخاذ القرارات والأحكام بناءً على القانون والمبادئ القانونية، دون تدخل من السلطات الأخرى. يكمن الهدف من سيادة القضاء في ضمان توفير نظام قضائي عادل ومستقل يحمي حقوق المواطنين ويضمن تطبيق العدالة. في النظم الديمقراطية، يعد التكامل التشريعي وسيادة القضاء عناصر أساسية لضمان وجود نظام قانوني عادل وفعال. وتختلف طبيعة التكامل التشريعي وسيادة القضاء من بلد إلى آخر، حيث يتم تحديدها بواسطة الدستور والقوانين [10].

ونقصد بسيادة القضاء "أن السلطة القضائية مستقلة وغير تابعة للسلطات التنفيذية والتشريعية. و ان يكون للقضاة الحرية في اتخاذ القرارات القضائية بناءً على القانون والأدلة المقدمة أمامهم، دون تدخل من أي جهة أخرى"[11].

يعتبر القضاء السلطة النهائية في تفسير القوانين وتطبيقها، وهو المسؤول عن حماية حقوق المواطنين وتحقيق العدالة. فإذا كان هناك تدخل أو تأثير من السلطات التنفيذية أو التشريعية على القضاء، فقد يتعرض مبدأ سيادة القضاء للتهديد[12].

الفرع الثاني

عوامل تحقيق التكامل التشريعي

لتحقيق التكامل التشريعي بين جودة النص القانوني واحكام القضاء يتطلب العمل على عدة عوامل مترابطة. ونبين بعض العوامل التي تساهم في تحقيق هذا التكامل:

1. تشريع واضح ومفهوم: يجب أن يكون النص القانوني واضحًا ومفهومًا بحيث يمكن للقضاة فهمه وتطبيقه بدقة. يجب أن يتضمن النص القانوني تعاريف ومصطلحات واضحة ومحددة لتجنب التباسات وتفسيرات مختلفة [13].

2. توافق النص القانوني مع الدستور: يجب أن يكون النص القانوني متوافقًا مع أحكام الدستور ومبادئه. يساهم ذلك في

تعزيز سيادة القضاء وضمان تطبيق القانون بشكل عادل ومتساوٍ [14].

3. استقلالية القضاء: يجب أن يتمتع القضاء بالاستقلالية التامة في اتخاذ قراراته وتطبيق القانون. يجب أن يكون القضاء خاليًا من أي تدخلات سياسية أو تأثيرات خارجية تؤثر على قراراته[15] .

4. تدريب القضاة وتأهيلهم: يجب أن يتم تدريب القضاة بشكل جيد وتأهيلهم لفهم النصوص القانونية وتطبيقها بشكل صحيح. يساهم ذلك في تحقيق جودة النص القانوني وتعزيز سيادة القضاء

5. الشفافية والمساءلة: يجب أن يتم تعزيز الشفافية في عملية صياغة النصوص القانونية واتخاذ القرارات القضائية. يجب أن يكون هناك آليات للمساءلة تضمن تحقيق جودة النص القانوني وسيادة القضاء [16].

المطلب الثاني

توافق النص القانوني مع الدستور

يتحقق هذا التوافق عند مراعاة الفقرات الاتية :

1. حفظ علو الدستور: يعتبر الدستور القانون الأساسي الذي يحدد القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم. وبالتالي، يكون توافق النص القانوني مع الدستور ضروريًا لضمان حفظ علو الدستور وسموه .

2. تحقيق الشرعية: يعد الدستور مصدر الشرعية الأساسي للسلطات العامة، بما في ذلك السلطة التشريعية. وبالتالي، يجب أن يتوافق النص القانوني مع الدستور لضمان شرعية القوانين وتشريعات الدولة [17].

3. ضمان الحقوق والحريات: يحدد الدستور الحقوق والحريات العامة للمواطنين، ويضع الضمانات الأساسية لحمايتها. وبالتالي، يكون توافق النص القانوني مع الدستور ضروريًا لضمان حفظ واحترام حقوق وحريات المواطنين [18].

4. تحقيق التكامل التشريعي: يعد توافق النص القانوني مع الدستور أحد العوامل الرئيسية في تحقيق التكامل التشريعي. فعندما يكون هناك توافق بين النص القانوني والدستور، يتم تعزيز التناغم والتكامل بين القوانين المختلفة والمصادر القانونية المختلفة، مما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنظيم القانوني الشامل [19].

المبحث الثاني

الاليات الضامنة لتحقيق التكامل التشريعي و العوامل المؤثرة فيه

لضمن تحقيق التكامل التشريعي في المنظومة القانونية ، لابد من وجود اليات معينة يستند عليها في هذه المهمة ، اضافة الى توافر مجموعة من العوامل التي تؤثر في ذلك . نبحثها تباعا في المطلبين الاتيين :

المطلب الاول

الاليات الضامنة لتحقيق التكامل التشريعي

هناك عدة آليات تسهم في ضمان التكامل التشريعي بين السلطات التشريعية والقضائية. وفيما يلي بعض الآليات الشائعة:

1. الدستور والنظام القانوني: يشكل الدستور الإطار الأساسي الذي يحدد صلاحيات كل سلطة ويحدد توزيع السلطات بينها. يتضمن الدستور أيضًا مبادئ حكم القانون وحماية حقوق المواطنين. يعمل النظام القانوني على تحديد الإجراءات المتبعة والمعايير لاتخاذ القرارات القضائية.

2. القوانين والتشريعات: تصدر السلطة التشريعية القوانين التي تحدد الحقوق والواجبات والإجراءات القانونية. يعمل القضاة على تفسير وتطبيق هذه القوانين والتشريعات عند النظر في القضايا[20].

3. استقلالية القضاء: يعتبر استقلال السلطة القضائية من أهم الآليات لضمان التكامل التشريعي. يجب أن يتمتع القضاة بالحرية في اتخاذ القرارات المستقلة والمحاكمة وفقًا للقانون دون تدخل من السلطات الأخرى. يجب أن تكون هناك ضمانات لحماية استقلالية القضاء، مثل تعيين القضاة بناءً على الكفاءة والنزاهة وعدم تعرضهم للتأثيرات السياسية أو الضغوط الخارجية[21].

4. المراجعة القضائية: يعد الحق في المراجعة القضائية أحد الآليات الهامة لضمان التكامل التشريعي. يتيح هذا الحق للأطراف المتضررة من القرارات القضائية أو القوانين غير الدستورية أن يتقدموا بالطعون أمام المحاكم العليا لإعادة النظر في تلك القرارات أو القوانين[22].

5. التواصل والتعاون: يجب أن يكون هناك تواصل وتعاون فعال بين السلطات التشريعية والقضائية. يمكن تحقيق ذلك من خلال الحوار والتشاور بين السلطات المعنية، وتبادل المعلومات والآراء حول القضايا القانونية والتشريعية ذات الاهتمام المشترك[23].

هذه بعض الآليات التي تساهم في التكامل التشريعي بين السلطات التشريعية والقضائية. يتفاعل هذه الآليات معًا لضمان توازن القوى وتعزيز فصل السلطات، وتحقيق تطبيق القانون بشكل عادل ومتساوٍ.

هناك آليات أخرى تسهم في التكامل التشريعي بين السلطات التشريعية والقضائية. وفيما يلي بعض الآليات الإضافية:

1. التدريب والتثقيف: يمكن تحقيق التكامل التشريعي من خلال برامج التدريب والتثقيف المشتركة بين السلطات التشريعية والقضائية. يمكن أن تتضمن هذه البرامج ورش العمل والمحاضرات والندوات التي تهدف إلى تعزيز التفاهم المشترك وتحسين مستوى الوعي القانوني لدى القضاة وأعضاء السلطة التشريعية.

2. اللجان المشتركة: يمكن إنشاء لجان مشتركة بين السلطات التشريعية والقضائية لمناقشة وتنسيق القضايا ذات الاهتمام المشترك[24].

المطلب الثاني

العوامل المؤثرة في تحقيق التكامل التشريعي

هناك عدة عوامل تؤثر في التكامل التشريعي في النظام القانوني. من بين العوامل الرئيسية التي قد تلعب دورًا مهمًا في ذلك:

1. النظام الدستوري: يلعب الدستور دورًا حاسمًا في تحديد العلاقة بين السلطات وتوزيع الصلاحيات بينها. يتضمن الدستور غالبًا تفصيلًا لصلاحيات السلطات ووظائفها، وقد يحدد أيضًا آليات التفاعل والتعاون بينها[25].

2. النظام السياسي: يعكس النظام السياسي هيكلة السلطة التشريعية وعلاقتها مع الهيئات الاخرى. تختلف الأنظمة السياسية من بلد إلى آخر، وقد تكون السلطة التشريعية ذات سلطة مركزية قوية أو قد تكون لديها توزيع للصلاحيات بين الهيئات المحلية والوطنية[26].

3. الثقافة السياسية: تعكس الثقافة السياسية المجتمع القانوني والقيم والمعتقدات التي تؤثر في التعامل بين السلطات. قد تكون هناك ثقافة تشريعية تعزز التعاون والحوار بين السلطات، بينما قد يكون هناك ثقافة تفضيل الصراع والتنافس[27].

4. النظام الانتخابي: يمكن أن يؤثر النظام الانتخابي على التكامل التشريعي، حيث يحدد كيفية انتخاب الأعضاء في السلطة التشريعية والتمثيل السياسي. قد يوجد نظام انتخابي يؤدي إلى تنوع وتمثيلية أكبر في السلطة التشريعية، مما يعزز التكامل والتعاون بين الأعضاء[28].

5. العلاقات السياسية والحوار: تلعب العلاقات الشخصية والحوار بين أعضاء السلطة التشريعية دورًا مهمًا في تعزيز التكامل. عندما يكون هناك تواصل جيد وثقة بين الأعضاء، يصبح من الممكن التوصل إلى اتفاقات وحلول مشتركة[29].

تتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض وتختلف من بلد إلى آخر. قد يؤدي التوازن السليم بين هذه العوامل إلى تحقيق التكامل التشريعي الناجح وتعزيز العمل الفعال للسلطة التشريعية.

نورد بعض الأمثلة على التكامل التشريعي في تحقيق العدالة الاجتماعية:

1. تعزيز المساواة الاقتصادية: يمكن للتكامل التشريعي أن يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تعزيز المساواة الاقتصادية. على سبيل المثال، يمكن للتشريعات تعزيز حقوق العمال وتوفير فرص عمل عادلة ومتساوية للجميع .

2. تحقيق المساواة التعليمية: يمكن للتكامل التشريعي أن يساهم في تحقيق المساواة التعليمية من خلال إزالة العوائق التي تواجه الطلاب والمجتمعات المحرومة في الحصول على فرص تعليمية عادلة. يمكن أن تشمل هذه التشريعات توفير التمويل العادل للمدارس وتعزيز فرص التعليم المتاحة للجميع[30].

3. تحقيق العدالة البيئية: يمكن للتكامل التشريعي أن يساهم في تحقيق العدالة البيئية من خلال اتخاذ تدابير للحد من التلوث وتأثيرات تغير المناخ على المجتمعات المحرومة وذوي الدخل المنخفض. يمكن أن تشمل هذه التشريعات تنفيذ مبادرات للعدالة البيئية وضمان أن تستفيد الاستثمارات في الطاقة النظيفة من الأقلية المحرومة

4. تعزيز حقوق المواطنين : يمكن للتكامل التشريعي أن يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تعزيز حقوق الافراد وتوفير حماية متساوية للجميع. يمكن أن تشمل هذه التشريعات التركيز على توفير حقوق الوصول إلى المعلومات وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالكامل.

5. تحقيق المساواة الصحية: يمكن للتكامل التشريعي أن يساهم في تحقيق المساواة الصحية من خلال تعزيز الرعاية الصحية المجتمعية وتوفير الوصول إلى رعاية صحية عالية الجودة وبأسعار معقولة للمجتمعات المحرومة. يمكن أن تشمل هذه التشريعات تعزيز الرعاية الصحية القائمة على المجتمع وتوسيع الوصول إلى الرعاية الصحية لتلبية احتياجات المجتمعات المحرومة.

الخاتمة

تكامل التشريع وجودة النص القانوني ، هي مسألة مهمة في عملية الإصلاح التشريعي. يهدف التكامل التشريعي إلى تحقيق جودة عالية في النصوص القانونية، بحيث تكون واضحة ومفهومة ومتسقة، وتعكس رؤية المجتمع وتلبي احتياجاته. بالإضافة إلى ذلك، يهدف التكامل التشريعي أيضًا إلى تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع. لتحقيق التكامل التشريعي بين جودة النص القانوني وسيادة القانون، يجب أن تتوفر عدة عناصر وآليات. وفيما يلي بعض النقاط المهمة لتحقيق هذا التكامل:

1. تحسين جودة النص القانوني. وذلك بواسطة توضيح المفاهيم والمصطلحات القانونية وتعريفها بشكل دقيق وواضح. باستخدام لغة بسيطة ومفهومة للجميع، بحيث يتمكن الأفراد من فهم القوانين والقواعد القانونية بسهولة. فضلا عن تنظيم النص القانوني بشكل منطقي ومنظم، بحيث يكون سهل الاستيعاب والتطبيق.

2. تعزيز سيادة القانون :ويكون ذلك عن طريق ضمان توافر القوانين والقواعد القانونية بشكل شامل ومتكامل، وعدم وجود تضاربات أو تناقضات بينها. توفير آليات فعالة لتنفيذ القوانين ومراقبة الامتثال لها، بحيث يتم تطبيقها بشكل عادل ومتساوٍ على الجميع.

3. تعزيز العدالة والمساواة: من خلال ضمان أن القوانين والقواعد القانونية تحقق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، دون تمييز أو تفضيل. وتوفير آليات لحماية حقوق الأفراد وتعزيز حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع. باختصار، يتطلب تكامل التشريع وجودة النص القانوني وسيادة القانون جهودًا مشتركة من قبل المشرعين والمجتمع المدني والمؤسسات القانون .

الهوامش

(1) معجم المعاني الجامع . https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84/

(2) - د. غالب علي الداودي ، المدخل الى علم القانون ، دار وائل للنشر ، عمان ،2004 ،ص99

(3) - الشيخ عبد الوهاب خلاف ، تفسير النصوص القانونية وتاويلها ، مجلة المحاماة ،1950،ص3.

(4) - د. سليمان عبد العزيز بسيوني ، الضوابط اللغوية للصياغة القانونية ،جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، مجلة العلوم العربية ،العدد التاسع والعشرون ، 1434ه

(5) - القاضي هشام عبد الملك عبدالله ،تفسير النصوص القانونية ، ط1، ، صنعاء ،2019،ص41

(6) - د. خالدروشو، جودة القاعدة الدستورية ضمانة لحماية الدستور ، مجلة القانون الدستوري والعلوم الادارية ، المركزالديمقراطي العربي ، برلين ، 2019، ص55.

(7) - د.سليمان عبد العزيزالعيوني ، الضوابط اللغوية للصياغة القانونية ، مجلة العلوم العربية ، العدد التاسع والعشرون ، 1434ه،ص210

(8) - اسيل حامد شكر ، دور السوابق القضائية في تحقيق الامن القانوني ،مجلة كلية بلاد الرافدين الجامعة ،2022.

(9) - د. نعيم عطية ، القانون والقيم الاجتماعية ،دراسة في الفلسفة القانونية ، الهياة المصرية العامة للتاليف والتشر ، 1971،ص28.

(10) - د. عدنان عاجل عبيد ، اثر استقلال القضاء عن الحكومة في دولة القانون، المركز العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة ، 2017، ص102.

(11) - دليل الصياغة التشريعية ، اصدار مجلس النواب العراقي ، 2014

(12) - المصدر نفسه ، ص ص103.

(13) - محمود محمد علي صبره ، اصول الصياغة القانونية ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، ص347.

(14) - د. عبد الفتاح ساير ، القانون الدستوري ، مطابع دار الكتاب العربي ، مصر ، 2004، ص130

(15) -د.حمبد حنون خالد . مبادى القانون الدستوري وتطور النظام الدستوري في العراق ، مكتبة السنهوري ، بيروت ، 2015،ص

(16) - بخلف توري ، مقومات ومعايير جودة الصياغة التشريعية ، حوليات جامعة الجزائر ، المجلد 37، العدد2، 2023، ث186.

(17) - نايف بن سعيد المعمري ، اثر مبدا المشروعية على واجب الطاعة ، رسالة ماحستير مقدمة الى جامعة المنصورة ، كلية الحقوق ،2020، ص9.

(18) - د. علي يوسف الشكري ، الوسيط في فلسفة الدستور ، منشورات زين الحقوقية ، ص98

(19) - د.مصدق عادل طالب ، الصياغة الدستورية ،دراسة قانونية تحليلية ، دار السنهوري ، بيروت ، 2017، ص47.

(20)- د. كمال جعلاب ، القضاء الدستوري ، الجزائر ، 2019، ص22.

(21) - الشيخ ابراهيم النعمة ، اصول التشريع الدستوري في الاسلام ،ديوان الوقف السني ،1430ه،ص322.

(22) - حيدر سعدون المؤمن ، مباديء الصياغة القانونية ، دائرة الشؤون القانونية ، هيئة النزاهة ، ص6.

(23) - د. خالد جمال احمد ، ماهية الصياغة التشريعية ومقومات جودتها ، ملحق خاص بالمؤتمر الستوي الرابع القانون اداة الاصلاح والتطوير ،العدد2، الجزء الاول ،2017، ص172

(24) - محمود محمد علي صبره ، مصدر سابق ، ص168.

(25) -ديتر غريم ، السيادة كمفهوم قانوني وسياسي الجذور والمستقبل ، ترجمة عومرية سلطاني ، الشبكة العربية للابحاث والنشر ، بيروت ، 2021

(26) -- م.م.عدالة عبد الغني محمود ، التعارض في صياغة النصوص التشريعية المدنية ،مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، العدد 13، ص228.

(27) - د. خالد جمال احمد ، مصدر سابق ، ص117.

(28) - موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والانظمة السياسية الكبرى ، ترجمة جورج سعد ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1992 ، ص93.

(29) - د. محمد احمد شحاته ، الصياغة القانونية لغة وفنا ،المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2014، ص249.

(30) - د. رقية المصدق ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ،دار توبقال للنشر ، 1986، ص88.

المصادر

اولا : الكتب

- ابراهيم النعمة ، اصول التشريع الدستوري في الاسلام ، اصدارات الوقف السني .
- - ديتر غريم ، السيادة كمفهومقانوني وسياسي الجذور والمستقبل ، ترجمة عومرية سلطاني ، الشبكة العربية للابحاث والنشر ، بيروت ، 2021
- حيدر سعدون المؤمن ،مبادئ الصياغة القانونية ، دائرة الشؤون القانونية ،هياة النزاهة.
- رقية المصدق ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، دار توبقال للنشر ، 1986.
- حميد حنون خالد ، مبادى القانون الدستوري وتطور النظام الدستوري في العراق ، مكتبة السنهوري ، بيروت ، 2015.
- د. سليمان عبد العزيز بسيوني ، الضوابط اللغوية للصياغة القانونية ،جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، مجلة العلوم العربية ،العدد التاسع والعشرون ، 1434ه
- عدنان عاجل عبيد ،اثر استقلال القضاء من الحكومة في دولة القانون ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2017.
- عبد الفتاح ساير ، القانون الدستوري ، مطابع دار الكتاب العربي ، مصر ، 2004.
- علي يوسف الشكري ، الوسيط في فلسفة الدستور ،منشورات زين الحقوقية .
- د. غالب علي الداودي ، المدخل الى علم القانون ، دار وائل للنشر ، عمان ،2004 ،ص99
- محمود محمد علي صبره ،اصول الصياغة القانونية ،دار الكتب القانونية ، القاهرة .
- مصدق عادل طالب ،الصياغة الدستورية ، دراسة قانونية تحليلية ، دار السنهوري ،بيروت ، 2017.
- موريس دوفرجيه ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والانظمة السياسية الكبرى ، ترجمة جورج سعد ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1992.

- محمد احمد شحاته ، الصياغة القانونية لغة وفنا ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية .
- هشام عبد الملك عبد الله ،تفسير النصوص القانونية ، صنعاء ، 2019
- نعيم عطية ،القانون والقيم الاجتماعية ، دراسة في الفلسفة القانونية ،الهياة المصرية العامة للتاليف والنشر ،1971.

ثانيا : البحوث

- - اسيل حامد شكر ، دور السوابق القضائية في تحقيق الامن القانوني ،مجلة كلية بلاد الرافدين الجامعة ،2022
- بخلف نوري ، مقومات ومعايير جودة الصياغة التشريعية ، حوليات جامعة الجزائر ، المجلد 37، العدد2، 2023.
- خالد روشو ، جودة القاعدة الدستورية ضمانة لحماية الدستور ،مجلة القانون الدستوري والعلوم الادارية ،المركز الديمقراطي العربي ،برلين ، 2019.
- خالد جمال احمد ، ماهية الصياغة التشريعية ومقومات جودتها ، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع ، القانون اداة الاصلاح والتطوير ،العدد6، 2017.
- عبد الوهاب خلاف ، تفسير النصوص القانونية وتاويلها ، مجلة المحاماة العدد الاول ، السنة الواحدة والثلاثون ، مصر ، 1950.
- عدالة عبد الغني محمود ، التعارض في صياغة النصوص التشريعية المدنية ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ،العدد 13.
- دليل الصياغة التشريعية ، اصدار مجلس النواب العراقي ، 2014

ثالثا : الرسائل

- نايف بن سعيد المعمري ،اثر مبدا المشروعية على واجب الطاعة ، رسالة ماجستير جامعة المنصورة ، كلية الحقوق ،2022.